

تذليل: الاتفاقات العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان، والبيئة والتنمية، والصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين

المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان

إن الاتفاقات الدولية التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في التسعينيات من القرن العشرين، وهي اتفاقات افتائية لا ملزمة، تضرب بجذورها في المعاهدات الملزمة قانوناً المتعلقة بحقوق الإنسان وهي: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الذي اعتمد في سنة ١٩٤٨)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الذي بدأ نفاذه في سنة ١٩٧٦)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٧٦)؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨١)؛ واتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٠).

والدول الأعضاء منضمة جميعها إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يؤكد، "أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق". ويشير الإعلان إلى "كرامة الإنسان وقدره و... تساوي الرجل والمرأة في الحقوق".^١ ويسمى الإعلان حوالي ٢٠ حقاً محدداً، بدءاً من الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، ومروراً بالحقوق القانونية والقضائية، ووصولاً إلى الحق في التعليم والعمل.^٢ ويدعو الإعلان أيضاً إلى توفير الضمان الاجتماعي والظروف التي تتيح للفرد أعمال حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لتمتعه بالكرامة وبمستوى معيشة يكفي لأن يحقق له الصحة والرفاه.^٣ وتحدد لغة الإعلان أيضاً أن "من حق كل شخص التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دون تمييز من أي نوع كان"، بما في ذلك الجنس.^٤

ويذكر العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن كل إنسان له الحق في "أن يقرر بحرية وضعه السياسي وأن يسعى بحرية إلى تحقيق تطوره اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً"، وأن على الدول أن تكفل تمتع الرجل والمرأة بهذه الحقوق على قدم المساواة. ويعترف العهد أيضاً بحق الناس في "أن يكونوا متحررين من الجوع"، وأن يحصلوا على تعليم، وأن يتمتعوا "بأعلى مستوى ممكن

من الصحة الجسدية والعقلية". وتحقيقاً للهدف الأخير يذكر العهد، بالإضافة إلى الوقاية من الأمراض وعلاجها وتوفير الخدمات الطبية، "تحسين جميع جوانب النظافة البيئية والصناعة"، وهي إشارة مبكرة إلى الصلة بين البيئة والصحة.^٥ ويذكر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن حماية القوانين وحرية التعبير تنطبقان على المرأة والرجل على قدم المساواة. كما يذكر أن كل مواطن، دون أي اعتبار للجنس، له الحق في أن يشارك في الشؤون العامة، وأن يصوت، وأن يُنتخب، وأن تتاح له فرصة "على أساس المساواة بوجه عام للمشاركة في الخدمة العامة".^٦

أما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي بلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٦٨ دولة في حزيران/يونيه ٢٠٠١ فهي تشكل مدونة دولية لحقوق المرأة. فالاتفاقية تعلن، مشيرة إلى المعاهدات التي كانت موجودة من قبل وتدعو إلى "تساوي الرجل والمرأة في حق التمتع بجميع الحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية"، أن "تنمية أي بلد تنمية كاملة وتامة، ورفاه العالم، وقضية السلام، تتطلب أقصى درجة من مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين".^٧ وعلاوة على تناول المعاملة غير المتكافئة للمرأة في القانون والأنماط الثقافية للتمييز وحق المرأة في المشاركة في الحياة العامة والمساواة في فرص التعليم والعمل والتميز ضد المرأة في توفير الرعاية الصحية والمشاكل الخاصة بالمرأة في إطار الفقر الريفي، تشير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى الحقوق الإنجابية للمرأة. وتشير مادتها المتعلقة بالتعليم إلى إمكانية الحصول على "معلومات ومشورة بشأن تنظيم الأسرة"؛ كما تشير موادها المتعلقة بالرعاية الصحية والتنمية الريفية والمساواة في الزواج إلى خدمات تنظيم الأسرة. فالمواد الأخيرة تذكر أن المرأة يجب أن يكون لها "نفس الحق في أن تقرر بحرية ومسؤولية عدد أطفالها وفترات المباشرة بين إنجابهم وأن

يكون بإمكانها الحصول على مايلزمها لممارسة هذا الحق من معلومات وتعليم ووسائل".^٨

وفي المادة المتعلقة بالمرأة في المناطق الريفية تشير الاتفاقية إشارة غير مباشرة إلى البيئة عندما تهيب بالدول أن تكفل "تمتع المرأة الريفية بأحوال معيشية ملائمة، لاسيما فيما يتعلق بالإسكان والإمداد بالصرف الصحي والكهرباء والمياه والنقل والاتصالات".^٩

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بدأ نفاذ "البروتوكول الاختياري" للاتفاقية. ويحدد هذا الصك إجراءات للإبلاغ والرصد من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠ كان عدد الموقعين على هذه الآلية قد بلغ ٦٧ وبلغ عدد الدول الأطراف فيها ٢١.

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

اجتمع رؤساء الدول في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ لبحثوا بوجه عام التدهور البيئي، الذي أصبح متزايد الأهمية للمجتمع الدولي منذ الستينيات من القرن العشرين وذلك بحد ذاته وباعتباره أيضاً معوقاً للتنمية. وقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية هو بمثابة المتابعة، بعد ٢٠ عاماً، لأول اجتماع عالمي بشأن البيئة، وهو الاجتماع الذي عقد في استكهولم عام ١٩٧٢.

وقد ربط مؤتمر ريو بين البيئة والتنمية ربطاً لم تفعله الاتفاقات الدولية من قبل. وكانت كلمة السره هي "التنمية المستدامة"، وهي التنمية الاقتصادية التي تلبى احتياجات الأجيال الحالية دون أن تقوض البيئة وتعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. وأعلن مؤتمر ريو أيضاً أن كلا من الفقر والثروة يجهدان البيئة، وأن المجتمعات الصناعية يجب أن تقلل من تأثيرها البيئي من خلال "أنماط للإنتاج والاستهلاك قابلة للاستدامة"، وأن البلدان النامية بحاجة إلى مساعدة في بناء اقتصاداتها لكي تكون غير ضارة بيئياً.^{١٠} وعلاوة على الاتفاقيات المتعلقة

بالغابات وتغيّر المناخ والتنوع البيولوجي أسفر مؤتمر ريو عن وضع دليل شامل للتنمية المستدامة، هو جدول أعمال القرن ٢١. وتؤكد تلك الوثيقة أن "السبيل الوحيد أمامنا، في مواجهة تزايد الفقر والجوع وسوء الصحة والأمية والتدهور المستمر للنظم الإيكولوجية، لكي نضمن لأنفسنا مستقبلاً أكثر أماناً وازدهاراً هو أن نعالج قضايا البيئة والتنمية معاً على نحو متواز".^{١١}

وتتناول فروع جدول أعمال القرن ٢١ الأربعة الرئيسية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد وإدارتها، وتعزيز دور الجماعات الرئيسية في التنمية المستدامة، والتنفيذ.

وتتناول الفقرات التسع الموجودة في الفرع الأول "السكان والاستدامة". وهي تذكر أن "تزايد سكان العالم وإنتاجه" يجهد موارد الكرة الأرضية إجهاداً متزايداً؛ وتحت على أن تتناول الاستراتيجيات الإنمائية التأثيرات المجتمعة للنمو السكاني وصحة النظم الإيكولوجية والتكنولوجيا وإمكانية الوصول إلى الموارد؛ وتحت على وضع "أهداف سكانية" ودمج الشواغل السكانية في الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق الاستدامة؛ وتطلب إلى البلدان أن تحسب "قدرتها الوطنية على حمل السكان"؛ وتذكر أن "التنمية المستدامة ستطلب برامج للصحة الإنجابية من أجل الحد من الوفيات النفاسية ووفيات الرضع وتزويد الرجل والمرأة بما يلزم من معلومات ووسائل للتخطيط لحجم أسرتهما"؛ وتعلن أن البرامج السكانية تتطلب دعماً واسعاً إلى جانب "تمويل كاف بما في ذلك تقديم الدعم إلى البلدان النامية".^{١٢}

ويذكر فصل فيه عن المرأة في فرعه الذي يتناول "الجماعات الرئيسية" أن "للمرأة معرفة وخبرة كبيرتين فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها"، ولكن "التمييز وانعدام إمكانية الحصول على التعليم المدرسي والأراضي وفرص العمل على قدم المساواة" قيّدا دورها في تحقيق التنمية المستدامة.^{١٣} وهو يهيب بالحكومات أن تقوم بما يلي:

- إزالة الحواجز القانونية والثقافية والاجتماعية وغيرها من الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة "في التنمية المستدامة والحياة العامة".

- زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرارات البيئية كمسؤولة وعالمة ومستشارة تقنية وأخصائية إرشاد زراعي.

- تحسين تعليم المرأة بدءاً من محو الأمية وانتهاءً بدراسة العلوم في المرحلة ما بعد الثانوية.

- تهيئة الظروف التي تمكّن المرأة من القيام بدور معزز في التنمية المستدامة، من قبيل توفير رعاية صحية أفضل - بما في ذلك الرعاية النفاسية ورعاية صحة الطفل وتنظيم الأسرة - وخفض عبء العمل، وتحسين إمكانية الحصول على الائتمان وحقوق الملكية والقضاء على العنف ضد المرأة، وحساب عملها غير المأجور ضمن المقاييس الاقتصادية الرسمية.

- تثقيف المرأة، لاسيما في العالم المصنّع، لكي تستهلك استهلاكاً قابلاً للاستدامة بيئياً.^{١٤}

ومع أن جدول أعمال القرن ٢١ يربط بين النمو السكاني واستخدام الموارد، ويعترف بدور المرأة في البيئة وبحاجتها إلى التعليم والرعاية الصحية والائتمان، فإن فرعه المتعلق بالسكان يتمحور بصفة رئيسية حول القضايا الديمغرافية ويفتقر إلى نهج الصحة الإنجابية وحقوق المرأة، وهو النهج الأوسع، فيما يتعلق بالسكان، الذي اعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بعد عامين.

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي جرى التفاوض عليه في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، يمثل هادياً بعيد المدى ولكنه عملي لتوسيع الخيارات الفردية، بتوظيف الاستثمارات الحيوية في رعاية الصحة الإنجابية والتعليم، وبإتاحة فرص اقتصادية موسعة للمرأة، وبتهيئة الظروف - القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق المساواة والعدل الحقيقيين بين الجنسين. وقد اعترف المؤتمر بأن هذه الإجراءات عادلة وإنسانية بحد ذاتها، وإذا نفذت فإنها ستساهم أيضاً في تثبيت عدد سكان العالم وفي تعزيز الأمن البيئي.

ويحدد البرنامج أن "الصحة الإنجابية هي حالة سلامة بدنية وعقلية واجتماعية وليست مجرد انعدام المرض أو العجز، في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي وبوظائفه وعملياته". وتشمل الحقوق

الإنجابية بعضاً من حقوق الإنسان المعترف بها أصلاً في القوانين الوطنية والوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وغير ذلك من الوثائق التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء.^{١٥}

ومن الأهداف الرئيسية لبرنامج العمل كفالة إمكانية حصول الجميع على رعاية الصحة الإنجابية بأسرع ما يمكن، وفي وقت لا يتجاوز سنة ٢٠١٥. ومن بين المكونات الأساسية لرعاية الصحة الإنجابية: تنظيم الأسرة؛ وصحة الأم؛ ومنع الإجهاض وإدارة مضاعفات الإجهاض غير المأمون؛ والوقاية من الأمراض التي تنتقل جنسياً ومعالجتها، ومن بينها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والقضاء على الممارسات التقليدية من قبيل ختان الإناث الذي يلحق ضرراً بالصحة الإنجابية للمرأة وبسلامتها.

ومن المهم أيضاً في نهج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مجموعة الحقوق، المعروفة في المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تتيح للمرأة أن تحقق كرامتها - اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. فبرنامج عمل المؤتمر يذكر أن "تمكين المرأة واستقلالها الذاتي أمر بالغ الأهمية بحد ذاته. وعلاوة على ذلك فهو أمر جوهري لتحقيق التنمية المستدامة". ويضيف البرنامج أن "التجربة تُظهر أن برامج السكان والتنمية تكون أنجع عند اتخاذ خطوات في الوقت ذاته لتحسين وضع المرأة". ومن ثم فإن برنامج العمل يدعو إلى تعليم النساء والفتيات، وإلى توفير إمكانية "الحصول على سُبل رزق مأمونة وموارد اقتصادية"، وإلى المشاركة الكاملة في الحياة العامة.^{١٦}

ويتناول الفصل الثالث من برنامج العمل التفاعلات فيما بين السكان والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويعزز هذا الفصل كثيراً من المبادئ التي كانت قد أعلنت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. فهو يشير إلى أن "تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية للسكان المتزايدين تتوقف على وجود بيئة صحية". وتتجنب الوثيقة وضع أهداف أو غايات ديمغرافية، وتشدد على أن الفقر وأوجه انعدام الإنصاف بين الجنسين يؤثران في نمو السكان وتركيبهم العمري وتوزيعهم، ويتأثران بذلك. وتذكر الوثيقة، بدورها، أن "أنماط الاستهلاك والإنتاج غير القابلة للاستدامة" تفرط في استخدام الموارد الطبيعية، وتؤدي إلى تدهور البيئة، وتعزز انعدام المساواة بين الجنسين، وتعزز الفقر. ويضيف الاتفاق أن "دمج السكان في الاستراتيجيات الاقتصادية والإنمائية سيعجل بإحراز تقدم نحو تحقيق

مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

أعلن الزعماء الدوليون في آذار/مارس ١٩٩٥ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي كان مرامه هو "جعل الناس محور التنمية وتوجيه اقتصاداتنا نحو تلبية الاحتياجات البشرية تلبية أكثر فعالية"، أن "التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية مكونات للتنمية المستدامة تتسم بالترابط وتعزز كل منها للآخر".

وكانت المساواة بين الجنسين هدفاً مركزياً لمؤتمر قمة كوبنهاغن. فقد اعتمد المؤتمر إعلاناً يؤكد أن "التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن تأمينها على نحو قابل للاستدامة بدون مشاركة كاملة من المرأة" وأن "المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل... يجب أن تكون محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية".^{٢١} ويشير الإعلان إلى أن النساء يشكلن غالبية الناس الذين يعيشون "في فقر مدقع" ويتحملن "حصة غير متناسبة من مشاكل التعايش مع الفقر"؛ وأن المساواة بين الجنسين تتشابك مع استمرار النمو السكاني والفقر؛ وأن "تمكين الناس، لاسيما المرأة، من تعزيز قدراتهم هدف رئيسي من أهداف التنمية وموردها الأساسي".^{٢٢}

إعلان الألفية

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ اجتمع رؤساء الدول والحكومات في نيويورك للتفاوض على إعلان للألفية يلزم الأمم المتحدة بتحقيق "سلام عادل ودائم في شتى أنحاء العالم"، ويعيد تكريس المنظمة لمهمة "احترام تساوي الجميع في الحقوق بدون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين".^{٢٣}

ويؤكد الإعلان "وجوب ضمان حقوق وفرص متكافئة للمرأة والرجل"؛ ويذكر أن "من الواجب إبداء حصافة في إدارة جميع الأنواع الحية والموارد الطبيعية، وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة". ويهيب بالدول أن "تشجع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما أداتين فعاليتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض وحفز التنمية القابلة للاستدامة حقاً"؛ وأن "تكافح جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"؛ وأن "تتبع في جميع إجراءاتها البيئية مبدأ أخلاقياً جديداً هو الحفاظ على البيئة وإدارتها".^{٢٤}

الاستدامة، وسيخفف من حدة الفقر، وسيبسط النمو السكاني، وسيحسن نوعية الحياة. ويدعو إلى "تنفيذ سياسات سكانية فعالة في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك برامج للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة".^{١٧}

المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

لقد اعتمد منهاج العمل الذي اعتمد في عام ١٩٩٥ في بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة على التقدم الذي كان قد أحرز في القاهرة قبل عام. فقد أعاد المنهاج تأكيد التزام المجتمع الدولي بحقوق المرأة وبمشاركتها الكاملة "في جميع مجالات المجتمع" كشرط أساسي "للتنمية المتمحورة حول الناس".^{١٨}

وعزز منهاج العمل التزام المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالصحة الإنجابية للمرأة. فالمنهاج يذكر أن "تجاهل الحقوق الإنجابية للمرأة في معظم البلدان يحد بشدة من فرصها في الحياة العامة والخاصة، بما في ذلك فرصها فيما يتعلق بالتعليم والتمكين الاقتصادي والسياسي. وتشكل قدرة المرأة على السيطرة على خصوبتها أساساً هاماً لتمتعها بالحقوق الأخرى".

وأشارت وثيقة بيجين أيضاً، مستشهدة بجدول أعمال القرن ٢١، إلى أن المرأة يلحق بها ضرر غير متناسب من جراء تدهور البيئة وأن لها دوراً قوياً، وإن يكن غير مستغل إلى حد كبير، في حماية البيئة وتجديدها: "للمرأة دور أساسي عليها أن تقوم به في استحداث أنماط للاستهلاك والإنتاج ونهج لإدارة الموارد الطبيعية تكون قابلة للاستدامة وسليمة إيكولوجياً".^{١٩}

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠ اعتمدت دورة استثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين إعلاناً سياسياً يؤكد من جديد الالتزامات التي أعلنت في بيجين والإجراءات المتفق عليها ذات الأولوية، ومن بينها الحاجة إلى معالجة: الجوانب الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض التي تنتقل جنسياً وتأثير الملاريا والسل على النساء والفتيات تأثيراً غير متناسب؛ والصحة العقلية للنساء والفتيات؛ وتوفير الرعاية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف".^{٢٠}